

### التطورات الاقتصادية الدولية

#### نظرة عامة

استمر تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2012، وذلك للعام الثاني على التوالي. وقد جاء هذا التراجع انعكاساً لضعف الأداء الاقتصادي في عدد من الاقتصادات المتقدمة، فمن ناحية، دخلت منطقة اليورو فعلياً في مرحلة ركود اقتصادي خلال عام 2012 نتيجة تفاقم تأثير أزمة الديون السيادية وتنامي المخاوف من تأثير الأزمة على استمرارية منطقة اليورو. ومن جهة أخرى حدثت المخاوف بشأن تأثير وقوع الاقتصاد الأمريكي في "الهاوية المالية" من تحسن معدلات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والذي سجل تعافياً محدوداً خلال العام. وزاد من عمق تأثير هذه التطورات على الاقتصاد العالمي استمرار السياسات المالية التقشفية المتبناة في عدد من الاقتصادات المتقدمة لاستعادة التوازن المالي واستمرار أجواء عدم اليقين الأمر الذي أثر على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وهو ما أدى إلى تباطؤ نمو الطلب العالمي والذي انعكس سلباً على أداء الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة على حد سواء.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها، تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.2 في المائة مقارنة مع نحو 4 في المائة مسجلة في عام 2011 حيث انخفض معدل النمو المسجل في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.2 في المائة في عام 2012 مقارنة بنحو 1.6 في المائة عام 2011 وذلك نتيجة لركود اقتصادات منطقة اليورو وتراجع معدلات النمو في بعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى فعلى الرغم من تحقيق هذه الدول معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة إلا أنها لا تزال أقل من تلك المحققة عام 2010، حيث بلغ معدل نموها 5.1 في المائة في عام 2012 مقابل 6.4 في المائة في عام 2011 ونحو 7.6 في المائة في عام 2010.

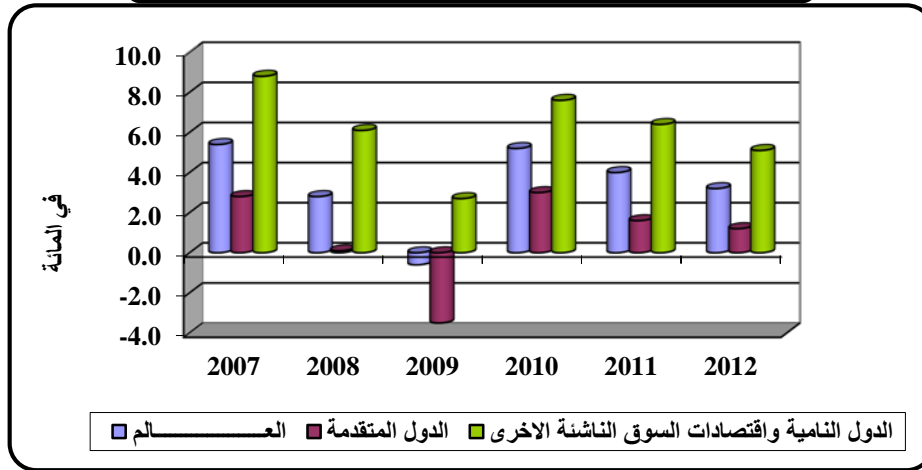
وقد اتجهت معدلات التضخم العالمي نحو الانخفاض في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى على حد سواء خلال عام 2012، وذلك على ضوء تراجع النشاط الاقتصادي في عدد كبير من تلك الدول. من جانب آخر انعكس انخفاض معدل النمو العالمي والإجراءات التقشفية في الاقتصادات المتقدمة على نمو التجارة الخارجية عام 2012، حيث سجل معدل نمو حجم التجارة العالمية تراجعاً حاداً إلى 2.4 في المائة مقارنة بنحو 6.3 في المائة في عام 2011.

وفيما يتعلق بالمدىونية الخارجية، فتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ليلعب نحو 6639.2 مليار دولار في عام 2012 مقابل حوالي 6005.7 مليار دولار في عام 2010. وقد شهدت أسعار صرف العملات الرئيسية تطورات خلال عام 2012 بما يعكس التغيرات على صعيد الأداء الاقتصادي والتغيرات في معدلات التضخم وأسعار الفائدة على مستوى الدول المتقدمة، حيث ارتفعت قيمة الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني واستقرت مقابل الين الياباني.

## نمو الاقتصاد العالمي

استمر تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2012، وذلك للعام الثاني على التوالي حيث سجل نحو 3.2 في المائة مقابل 4.0 في المائة خلال عام 2011 و5.2 في المائة خلال عام 2010. وقد جاء التراجع في معدل النمو العالمي خلال عام 2012 متأثراً بضعف الأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة، على خلفية دخول منطقة اليورو في مرحلة ركود اقتصادي، ومحدودية الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وتراجع معدلات النمو في بعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى. وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو العالمي خلال عام 2012 إلا أنه أفضل مما كان متوقعاً، وهو ما يعزى للتحسن النسبي في الظروف الاقتصادية في النصف الثاني من العام المذكور سواءً في أوروبا أو الولايات المتحدة مقارنة بالنصف الأول من العام، الملحق (1/1) والشكل (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية (2012 - 2007)



المصدر: الملحق (1/1).

وعلى ضوء ما سبق سجل النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة<sup>(1)</sup> تراجعاً ليبلغ نحو 1.2 في المائة مقابل 1.6 في المائة خلال عام 2012. وقد تباينت معدلات النمو في الدول المتقدمة، حيث خالف الاقتصاد الأمريكي التوقعات خلال عام 2012 ليسجل معدل نمو بلغ نحو 2.2 في المائة مقابل 1.8 في المائة خلال عام 2011، كما سجل الاقتصاد الياباني نمواً بنحو 2.0 في المائة مقابل انكماش بنحو 0.6 في المائة خلال العام المقابل. هذا في حين انعكست التطورات في منطقة اليورو على الأداء الاقتصادي ليسجل انكماشاً بنحو 0.6 في المائة مقابل معدل نمو بلغ 1.4 في المائة خلال عام 2011. كما تراجع معدل نمو الاقتصاد الكندي ليقتصر على 1.8 في المائة خلال عام 2012 مقارنة مع 2.6 في المائة خلال العام السابق.

(1) تشمل الدول المتقدمة في آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2013 الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

بالنسبة للولايات المتحدة، فقد جاء تحسن معدل نمو الناتج ليلبلغ 2.2 المائة في عام 2012 مقابل 1.8 في المائة في عام 2011، في ضوء الأوضاع الإيجابية في الأسواق المالية، وتحسن الأوضاع في سوق السكن، مما ساهم في تحسن الاستهلاك الخاص والاستثمار وتحسين بيئة الائتمان، وخاصة أن الاستهلاك المحلي يمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي. وكان الاقتصاد الأمريكي قد واجه مجموعة من الصعوبات خلال النصف الثاني من عام 2012، أدت إلى تراجع قيمة الصادرات، وذلك تأثيراً بسيادة حالة من عدم التيقن بشأن السياسات المستقبلية، وخاصة فيما يتعلق بسياسات المالية العامة والتوقعات بالوقوع في الهاوية المالية (Financial Cliff)، خاصة مع انتهاء سريان قوانين خفض الضرائب على العديد من الشرائح، وخفض النفقات الحكومية (وهي القوانين التي كانت الولايات المتحدة قد سنتها في عهود سابقة من أجل دعم النمو الاقتصادي).

وفيما يتعلق بمنطقة اليورو، فما ساهم في تسجيل اقتصاد المنطقة انكماشاً بنحو 0.6 في المائة خلال عام 2012 مقابل معدل نمو بلغ نحو 1.4 في المائة خلال عام 2011، تقام تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية، وزيادة المخاوف من اتساع تأثيرها ليمتد إلى مستقبل العملة الأوروبية الموحدة، وهو ما شكل ضغطاً على حكومات الدول الأكثر تأثراً بهذه الأزمة، كإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وقبرص واليونان، من أجل تنفيذ إجراءات صارمة لضبط الإنفاق العام. وقد فاقم من هذه الضغوط تزامنها مع ارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومي بتلك الدول في ضوء قيام مؤسسات التقييم الدولية بتخفيض التصنيف الائتماني لها، وهو ما عزز المخاوف من عدم تمكن هذه الحكومات من الالتزام ببرامج التقشف المالي، والتي تعد شرطاً للحصول على حزم المساعدات من المؤسسات الاقتصادية الدولية والاتحاد الأوروبي.

وجدير بالذكر، أن مؤسسات التقييم الدولية قد قامت خلال عام 2012 بخفض التصنيف الائتماني لكل من إيطاليا وقبرص وفرنسا وألمانيا وان كانت بنسب مختلفة، حيث قامت وكالة "ستاندرد أند بوروز" بتخفيض تصنيف إيطاليا في سبتمبر 2012 إلى "A" بدلا من "A+"، وتخفيض تصنيف فرنسا الائتماني من "AAA" إلى "AA+". هذا إلى جانب ثماني دول أوروبية أخرى كان قد تم خفض التصنيف الائتماني لها خلال شهر يناير 2012. كما خفضت وكالة "موديز" في عام 2012 تصنيف قبرص ثلاث درجات لتصل إلى مستوى "B". كما أن الاقتصاد الألماني، والذي يعد أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، لم يسلم هو الآخر من الأزمة، حيث تشير البيانات إلى تراجع معدل النمو للاقتصاد الألماني ليسجل نحو 0.9 في المائة خلال عام 2012، مقابل معدل بلغ 3.1 في المائة خلال عام 2011.

أما بالنسبة للمملكة المتحدة، فلم يكن اقتصادها أحسن حالاً من منطقة اليورو، فقد استمر التراجع الملحوظ في معدل نمو الناتج للعام الثاني على التوالي ليلبلغ 0.2 في المائة خلال عام 2012 مقابل 0.9 في المائة و 1.8 في المائة خلال عامي 2011 و 2010 على الترتيب. وقد جاء تراجع أداء الاقتصاد البريطاني بصورة مباشرة من جراء الخطة التقشفية شديدة الصرامة التي اتبعتها الحكومة البريطانية، والتي قلصت من مستويات الإنفاق، وأدت إلى تراجع مستويات الطلب المحلي وارتفاع معدلات البطالة. هذا إلى جانب التأثيرات السلبية غير المباشرة على الاقتصاد البريطاني، والمتمثلة في الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يواجهها الشريك التجاري الأول وهو منطقة اليورو، حيث أدت هذه التأثيرات إلى تراجع الصادرات البريطانية بصورة كبيرة.

وفيما يتعلق باليابان، فقد تجاوز الاقتصاد الياباني نسبياً تداعيات الزلزال الذي تعرضت له اليابان عام 2011، ومن ثم فقد تحول الانكماش الذي عانت منه اليابان في عام 2011 إلى نمواً خلال عام 2012، وهو ما يرجع إلى النمو الكبير في الصادرات اليابانية، والتي ارتفعت نظراً للجوء المستثمرين الأوربيين إلى الأسواق اليابانية في ظل حالة عدم التأكد بشأن إمكانية تجاوز أزمة الديون الأوروبية، كما أن الحكومة اليابانية استطاعت السيطرة على تداعيات الزلزال المدمر الذي أثر سلباً على الاقتصاد الياباني عام 2011، حيث عادت عجلة الإنتاج بعد أشهر قليلة من توقفها بسبب الكارثة، كما ساهم الاستثمار العقاري والذي شهد نشاطاً ملحوظاً عام 2012 هو الآخر في هذا التحسن، بالإضافة إلى تحسن الطلب الداخلي. ومن ثم فقد ساهمت هذه العوامل في تحقيق الاقتصاد الياباني نمواً عام 2012 بلغت نسبته 2 في المائة مقابل انكماش بلغ نحو 0.6 في المائة عام 2011.

وفي الدول المتقدمة الأخرى<sup>(2)</sup> تراجع معدل النمو بصورة كبيرة ليسجل 1.8 في المائة عام 2012 مقابل 3.3 في المائة خلال عام 2011. وعلى الرغم من تراجع النمو في مجموعة الدول المتقدمة الأخرى، إلا أن دول "آسيان-5" وأستراليا كانت استثناءً من هذا التراجع، حيث تشير البيانات أن دول "آسيان-5" قد حققت نمواً بلغ 6.1 في المائة عام 2012 مقابل معدل نمو بنسبة 4.5 في المائة عام 2011، وهو ما يرجع إلى عدة أسباب، يأتي في مقدمتها التحسن النسبي في صادرات هذه الدول إلى الولايات المتحدة واليابان، مما عوض نقص صادراتها إلى منطقة اليورو، كما ساهم نمو الطلب الاستهلاكي بدول تلك المجموعة في تحقيق معدلات نمو إيجابية. ومن جهة أخرى فقد استفادت دول الآسيان من تعديلات الصين لسياساتها الاستثمارية بما يسمح بإعطاء تسهيلات أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات عالية التقنية والمجالات القائمة على اقتصاد المعرفة مقارنة بالمجالات الأخرى التقليدية، وهو ما أعطى لهذه الدول ميزة نسبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات التقليدية والتي كانت تتوجه مسبقاً إلى الصين وجعل هذه الدول من أكثر الدول انفتاحاً على العالم مالياً وتجارياً، بما انعكس في زيادة نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الصين. كذلك سجل معدل النمو في أستراليا ارتفاعاً ليصل إلى 3.6 في المائة خلال عام 2012 مقابل 2.4 في المائة في عام 2011.

وفي ظل الارتباط القوي بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى<sup>(3)</sup>، فقد انعكس ضعف الأداء الاقتصادي بالدول المتقدمة عموماً، وكذلك تشديد السياسات المالية، سلباً على النمو الاقتصادي بدول الاقتصادات النامية والناشئة، وجاء ذلك بالتزامن مع تباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الناشئة ذات الأهمية النسبية كالصين والهند وروسيا. وفي ضوء هذا، سجلت الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى تراجعاً في معدل النمو ليبلغ 5.1 في المائة بعد أن كان قد سجل معدل نمو بلغ 6.4 في المائة خلال عام 2011.

(2) تضم الدول المتقدمة الأخرى في "أفاق الاقتصاد العالمي : أبريل 2013"، أستراليا، التشيك، الدانمارك، أيسلندا، إسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا بالإضافة إلى الدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي : هونغ كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان.

(3) تضم الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، المجموعات الدولية التالية : إفريقيا جنوب الصحراء، وسط وشرق آسيا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ومجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ولكن وعلى الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي بدول مجموعة الاقتصادات النامية والناشئة الأخرى، فإن معدل النمو المحقق يعتبر مرتفعاً نسبياً، إذا ما قورن بالأداء الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ أكثر من أربعة أضعاف معدل النمو في الدول المتقدمة، وهو ما يؤهلها للاستمرار في القيام بدورها كمحرك فاعل للنمو الاقتصادي العالمي. ويعزى النمو المحقق في البلدان النامية إلى الزيادة الكبيرة في الطلب المحلي في هذه البلدان، وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة من الدول الغربية التي تعاني من أزمات اقتصادية إلى الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، والتي قدرها معهد التمويل الدولي في تقريره الصادر في أكتوبر 2012 بأنها تجاوزت تريليون دولار خلال عام 2012. ويعكس هذا التوجه في الاستثمارات رغبة المستثمرين في تعويض ضعف الأسواق الغربية من خلال الاستفادة من فرص النمو الاقتصادي المتاحة في دول الاقتصادات الناشئة والنامية.

وقد تباين أداء المجموعات الفرعية المتضمنة مجموعة الدول النامية والأسواق الناشئة، فبعد أن كانت الدول النامية الآسيوية<sup>(4)</sup> أكثر المجموعات ارتفاعاً في معدلات نموها خلال السنوات الماضية، حققت هذه الدول معدلات نمو متواضعة خلال عام 2012، ويرجع هذا التباطؤ في معدل النمو إلى تباطؤ النمو في كل من الصين والهند، حيث حققتا معدل نمو عام 2012 هو الأدنى خلال العشر سنوات الماضية. فبالنسبة للصين، تراجع معدل النمو خلال عام 2012 ليلعب نحو 7.8 في المائة مقابل 9.3 في المائة في عام 2011، وهو ما يعزى إلى تأثير أزمة الديون الأوروبية، الذي انعكس في تراجع معدل نمو التجارة الخارجية للصين من 22 في المائة عام 2011 إلى نحو 6 في المائة فقط عام 2012. هذا بالإضافة إلى عوامل داخلية ساهمت في هذا التباطؤ أهمها ارتفاع معدلات التضخم، والذي حال دون قيام البنك المركزي بضغط مزيد من الأموال في الاقتصاد لتعزيز النمو.

أما الهند فلم تكن أحسن حالاً من الصين، حيث تأثر أدائها الاقتصادي بمخاوف وقلق المستثمرين خلال العام من التداعيات المتوقعة لخفض التصنيف الائتماني للهند، الأمر الذي حدث فعلياً بنهاية العام وبذلك تكون الهند أول دولة من دول تجمع البريكس BRICS يتم خفض تصنيفها الائتماني. وقد ساهمت هذه التطورات في زيادة تكلفة النفاذ لأسواق المال الدولية وحدثت من التدفقات الاستثمارية. ومن جانب آخر فقد ساهم خفض قيمة العملة المحلية للهند في زيادة تكلفة الواردات. وعلى ضوء ما سبق، تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2012 ليصل إلى 4.0 في المائة مقابل 7.7 في المائة خلال عام 2011. وفي البرازيل لم يتجاوز معدل النمو نسبة 1.0 في المائة بعد أن سجل نمواً بنحو 2.7 في المائة خلال عام 2011.

أما دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان<sup>(5)</sup>، فرغم التباطؤ الاقتصادي العالمي والتطورات السياسية بها وحالة عدم اليقين بشأن بعض دولها، فقد حققت معدل نمو عام 2012 بلغ نحو 4.8 في المائة مقابل 4.0 في المائة عام 2011، وهو معدل أعلى من المتوسط العالمي، وهو ما يعزى إلى مجموعة من العوامل، من أهمها

(4) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات وفيتنام.

(5) تشمل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان الدول العربية التالية : البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات، اليمن، السودان، الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، جيبوتي، بالإضافة إلى إيران وباكستان وأفغانستان.

استفادة بعض دول هذه المجموعة من ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق الدولية، واستمرار السياسات المالية والنقدية التيسيرية الداعمة للنمو في عدد من دول المنطقة وبخاصة الدول المصدرة للنفط. بالإضافة إلى النمو القياسي الذي حققه الاقتصاد الليبي نظراً لبدء التعافي من تبعات الظروف السياسية والتطورات الداخلية التي شهدتها عام 2011 والتي أدت إلى توقف إنتاج وتصدير النفط.

وبالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء<sup>(6)</sup>، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة ككل خلال عام 2012 ليبلغ 4.8 في المائة مقابل 5.3 في المائة عام 2011. وعلى الرغم من ارتفاع الأداء الاقتصادي ببعض دول المجموعة، نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأولية والنفط في الأسواق الدولية والتي تمثل مكوناً رئيسياً في صادراتها، إلا أن ضعف معدل النمو في جنوب إفريقيا، ليقصر على 2.5 في المائة خلال عام 2012، قد أدى إلى تراجع معدل النمو للمجموعة ككل نظراً للوزن النسبي الكبير لاقتصاد جنوب أفريقيا داخل المجموعة.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة<sup>(7)</sup>، فشأنها مثل باقي مجموعات الدول النامية حيث حققت معدل نمو عام 2012 أقل مما حقته عام 2011، حيث بلغ معدل النمو في هذه الدول نحو 3.4 في المائة عام 2012 مقابل معدل نمو بلغ 4.8 في المائة في عام 2012.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا<sup>(8)</sup> فنظراً لكونها أكثر اعتماداً على منطقة اليورو سواء في تصريف منتجاتها، أو اعتماد التنمية الاقتصادية بها على الاستثمارات القادمة من تلك المنطقة، فقد كانت أكثر تأثراً بأزمة الديون السيادية الأوروبية، حيث بلغ معدل نموها 1.6 في المائة في عام 2012 مقارنة بنحو 5.2 في المائة عام 2011. أما فيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي<sup>(9)</sup> فقد انخفض معدل نموها ليبلغ 3 في المائة عام 2012 مقابل 4.6 في المائة في عام 2011.

## التضخم

انعكست حالة الترقب والقلق التي سادت خلال عام 2012 بشأن تطورات أزمة الديون السيادية الأوروبية، على معدل التضخم بمختلف المجموعات، حيث شهد العام المذكور دخول عدد متزايد من الاقتصادات المتقدمة، خاصة في أوروبا

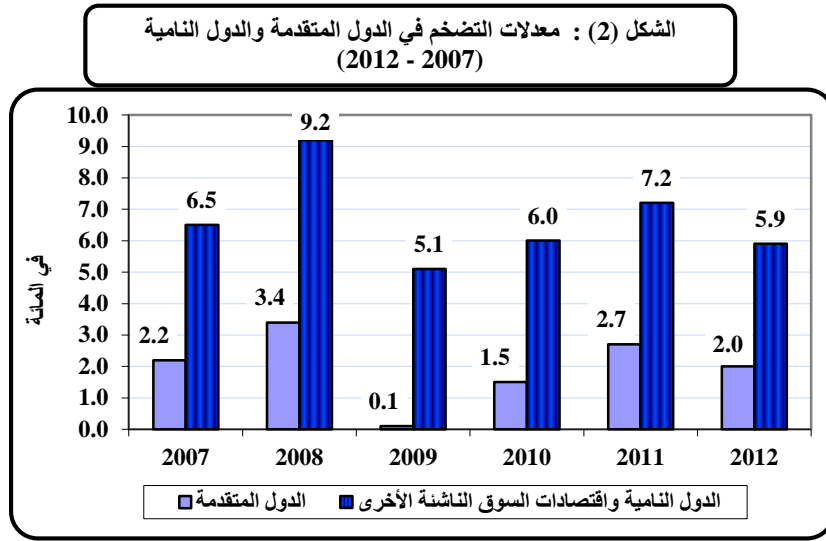
(6) تضم مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء: أنغولا، بنين، بتسوانا، بوركينا فاسو، بورندي، الكامرون، الرأس الأخضر، أفريقيا الوسطى، تشاد، القمر، الكونجو الديمقراطية، الكونجو، ساحل العاج، غينيا الإستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريشيوس، موزنبيق، ناميبيا، النيجر، نيجريا، رواندا، ساوتومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

(7) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفيا، منغوليا، روسيا، طاجكستان، كازاخستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان.

(8) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وتركيا.

(9) هي مجموعة دول نصف الكرة الغربي سابقاً وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

مرحلة الركود الاقتصادي، وما تبع ذلك من انتهاج سياسات التقشف المالي، مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة، بالإضافة إلى الضغوط السلبية على الأجور وتراجع الطلب الكلي. وقد ساهمت هذه العوامل في انخفاض معدل التضخم في الدول المتقدمة من 2.7 في المائة خلال عام 2011 ليصل إلى 2.0 في المائة خلال عام 2012. كما انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 7.2 في المائة إلى 5.9 في المائة خلال العام المقابل. وقد شهدت غالبية مجموعات الدول النامية انخفاض في معدلات التضخم، في حين سجلت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعاً في معدلات التضخم، وهو ما يعزى جزئياً إلى ارتفاع كلفة الواردات النفطية، وزيادة مستويات الإنفاق المالي في الدول التي شهدت تطورات سياسية عام 2011، وذلك لتلبية المطالب الفئوية بها، ملحق (2/1) والشكل (2).



المصدر : الملحق (2/1).

أما على صعيد التضخم في المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت درجة التغير في الأسعار المحلية. ففي مجموعة الدول المتقدمة، انخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا ليبلغ نحو 1.5 في المائة، و2.5 في المائة، و2.8 في المائة، و1.5 في المائة على التوالي خلال عام 2012، مقابل 2.9 في المائة، و2.7 في المائة، و4.5 في المائة، و2.9 في المائة على التوالي في عام 2011. أما اليابان فقد بلغ معدل التضخم فيها نحو 0.04 في المائة عام 2012 مقابل انخفاض بنسبة 0.3 في المائة عام 2011، وهو ما قد يعزى إلى قيام الحكومة اليابانية بزيادة الإنفاق العام بصورة كبيرة خلال عام 2012، للمساهمة في إصلاح أثار زلزال عام 2011، وتقديم الدعم للمصانع الكبرى التي توقفت عن الإنتاج بسبب الزلزال ومساعدتها على معاودة العمل بكامل طاقتها.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد انخفض معدل التضخم من 3.1 في المائة عام 2011 إلى 2.0 في المائة عام 2012. أما دول مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد شهدت انخفاضاً في معدل التضخم، وإن كان مازال يبلغ ثلاثة أمثال ما هو عليه في الدول المتقدمة. ويعزى هذا الأمر بشكل كبير لمعدلات التضخم المرتفعة المسجلة في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء بمعدلات تجاوزت 9 في المائة في عام 2012.

## البطالة

استمرت معدلات البطالة في الاقتصادات المقدمة خلال عام 2012 عند مستوياتها المرتفعة التي سجلتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية (نحو 8.0 في المائة)، وهذا المعدل يزيد بنحو 2.5 نقطة مئوية مقارنة مع متوسط المعدل السائد خلال السنوات الثلاث السابقة للأزمة المالية العالمية (نحو 5.5 في المائة خلال الفترة 2006-2008). وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها كافة الدول المتأثرة بالأزمة وخاصة الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو، والتي تضمنت تقديم حزم مالية تنشيطية لخلق فرص عمل جديدة والحد من تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي، إلا أن أزمة الديون السيادية الأوروبية قد حدثت كثيراً من انعكاس هذه الجهود على القطاع الحقيقي بل زادت من الأوضاع سوءاً، لتتفاقم مشكلة البطالة في تلك الدول. فقد حالت الأزمة دون خلق فرص عمل جديدة بل وامتدت آثارها إلى قيام العديد من دول المنطقة بتقليص عدد العاملين في الدوائر الحكومية لضبط الإنفاق العام. وفي هذه الإطار لم يتجاوز معدل نمو التوظيف بالدول المتقدمة، نسبة 0.6 في المائة خلال عام 2012، كما تشير البيانات إلى انخفاض هذه المعدل في كل المجموعات الفرعية للدول المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كما أن الانخفاض كان أكثر حدة في دول منطقة اليورو، الملحق (3/1).

## أسعار الفائدة

تشير التطورات المتعلقة بأسعار الفائدة قصيرة الأجل في الدول المتقدمة خلال عام 2012 إلى عدم حدوث تغير كبير خلال عام 2012 في مستويات أسعار الفائدة، حيث أقيمت غالبية البنوك المركزية في الدول المتقدمة على أسعار الخصم والفائدة عند مستويات متدنية، وذلك في إطار السياسة النقدية التوسعية التي تنتهجها في محاولة لتعزيز النمو الاقتصادي الذي ما لبث أن شهد بعض التعافي بعد الأزمة المالية العالمية التي اندلعت أواخر عام 2008 حتى اندلعت أزمة الديون السيادية الأوروبية لتعيده مرة أخرى لدوامة التباطؤ الاقتصادي. وفي هذا السياق، انخفضت أسعار الفائدة بمنطقة اليورو من 1.4 في المائة في عام 2011 إلى 0.7 في المائة عام 2012، في حين استقرت في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وكندا عند مستواها عام 2011، حيث تبلغ 0.3 في المائة في كل من الولايات المتحدة واليابان، و0.9 في المائة و1.2 في المائة على التوالي في المملكة المتحدة وكندا على التوالي. أما أسعار الفائدة طويلة الأجل فقد عملت الدول المتقدمة على تخفيضها للمساهمة في خروج اقتصاداتها من حالة التباطؤ الذي تعاني منه، حيث انخفضت في كل من الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا من 2.8 في المائة و1.1 في المائة و3.3 في المائة و3.1 في المائة و3.0 في المائة عام 2011 إلى 1.8 في المائة و0.9 في المائة و2.7 في المائة و1.9 في المائة و1.9 في المائة على التوالي عام 2012، الملحق (4/1).

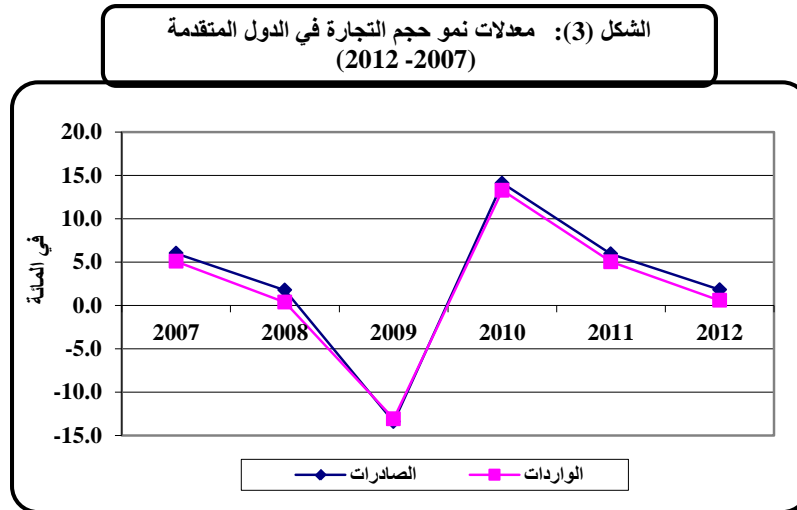
## التجارة والمدفوعات

تراجع معدل نمو التجارة العالمية خلال عام 2012 بصورة كبيرة ليقصر على 2.4 في المائة مقابل 6.3 في المائة خلال عام 2011. وقد جاء هذا التراجع انعكاساً لحالة الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو التي ألمت بالعديد من اقتصادات

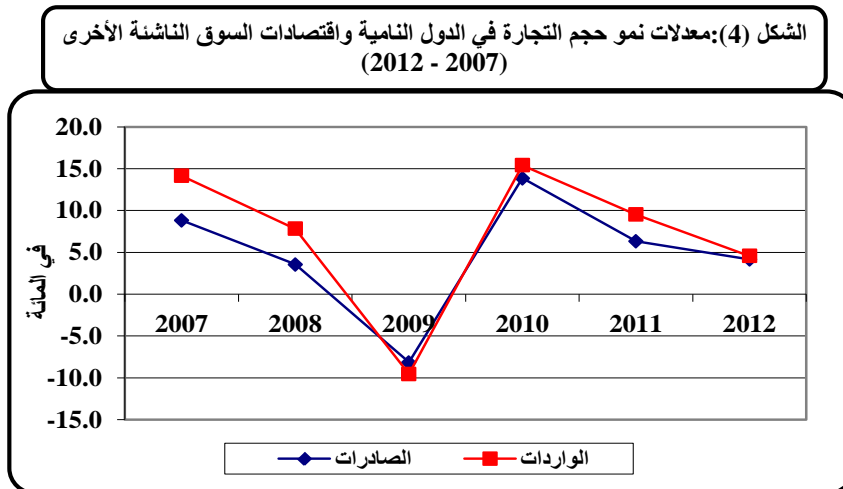


الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، فضلاً عن تأثر التجارة بالدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى سلباً بحالة الركود في هذه المجموعة باعتبارها الشريك التجاري الأكثر أهمية للبلدان النامية. ومن جهة أخرى، فقد ساهم لجوء العديد من الدول الأوروبية لتشديد إجراءات الحماية على وارداتها باعتباره الوسيلة الأسهل، من وجهة نظر حكومات تلك الدول، لدعم الصناعات المحلية في مواجهة الأزمة التي تمر بها، في تعميق الخلل في التجارة الدولية بشكل عام.

على مستوى الدول المتقدمة كمجموعة، انخفض معدل نمو صادراتها ليبلغ نحو 1.8 في المائة مقابل 5.9 في المائة عام 2011، كما انخفض معدل نمو وارداتها ليبلغ 0.6 في المائة عام 2012 مقابل 5 في المائة عام 2011. ونظراً لأن أسواق الدول المتقدمة هي المستقبل الرئيسي لصادرات الدول النامية فقد أثر معدل نمو اقتصادات وتجارة الدول المتقدمة على تجارة الدول النامية، حيث انخفض معدل نمو صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 4.2 في المائة عام 2012 مقابل 6.3 في المائة عام 2011، كما تراجع معدل نمو وارداتها من 9.5 في المائة خلال عام 2011 ليقصر على نحو 4.6 في المائة عام 2012، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).



المصدر: الملحق (5/1).



المصدر: الملحق (5/1).

وفيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد تحسنت معدلات نموها بالنسبة للدول المتقدمة، فبعد أن كانت (-1.8) عام 2011 ارتفعت بشكل محدود لتبلغ (-1.1) عام 2012، بينما حققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى انخفاض في شروط التبادل التجاري في عام 2012 حيث انخفضت من 4.1 في المائة عام 2011 إلى (-0.2) في المائة عام 2012. ويرجع هذا إلى محدودية الارتفاع في أسعار البترول، فضلاً عن انخفاض متوسط الأسعار العالمية للسلع الغذائية خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011. وقد أشارت تقارير منظمة الأغذية والزراعة ( الفاو)، إلى تراجع متوسط مؤشر المنظمة ليقصر على 212 نقطة خلال عام 2012، وهو ما يقل بنحو 7 في المائة مقارنة بعام 2011.

وبالنسبة لموازن المدفوعات، فقد انخفض العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 77.3 مليار دولار في عام 2011 إلى 58.1 مليار دولار في عام 2012. وقد تباينت التغيرات في الحساب الجاري لدول هذه المجموعة، ففي الوقت الذي شهد فيه العجز ثبات نسبي له في الولايات المتحدة، فقد تراجع الفائض المحقق في اليابان بنحو 51 في المائة ليقصر على 59.0 مليار دولار خلال عام 2012 مقابل 119.3 مليار دولار عام 2011، وهو ما يعزى إلى زيادة واردات اليابان من النفط كمصدر بديل للطاقة في ظل توقف عدد من مفاعلاتها النووية عن العمل في أعقاب كارثة الزلزال الذي ضرب اليابان خلال عام 2012، وأسفر عن تسرب إشعاعي لهذه المفاعلات.

أما في منطقة اليورو، فقد ساهمت الإجراءات التقشفية، والإجراءات الحمائية التي اضطرت العديد من حكومات الدول بتلك المنطقة للجوء إليها لمواجهة تداعيات الأزمة التي تم التطرق إليها سلفاً، في الحد من الواردات بصورة كبيرة، وبما انعكس في ارتفاع فائض الحساب الجاري من 78.4 مليار دولار عام 2011 إلى 221.4 مليار دولار عام 2012 محققاً نسبة ارتفاع بلغت 182.4 في المائة. أما بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد ارتفع الفائض في الحساب الجاري من 276.5 مليار دولار إلى 289.1 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 4.5 في المائة، الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فقد انخفض فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة من 486.8 مليار دولار في عام 2011 إلى 394.4 مليار دولار عام 2012، مسجلاً بذلك نسبة انخفاض بلغت نحو 19 في المائة، وبما يصل بالفائض لنحو نصف مستواه عام 2008. ويعزى هذا الانخفاض في الفائض المحقق بالحساب الجاري للدول النامية إلى أثر الانخفاض في الأسعار العالمية لبعض المواد الأولية والمعادن، وأسعار الغذاء، إضافة إلى أثر تراجع صادرات هذه الدول إلى الدول المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو. وكانت أكثر الدول المتأثرة بهذه التطورات مجموعة رابطة الدول المستقلة ومجموعة الدول النامية الآسيوية ومجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

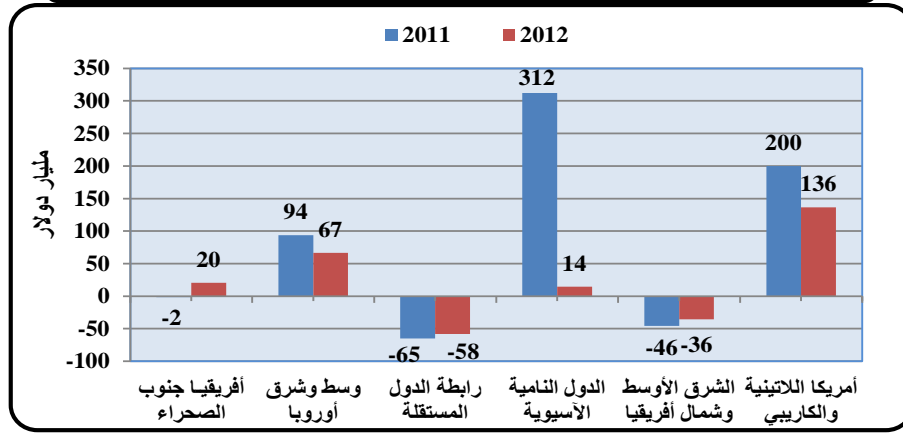
#### التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى

انخفض صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية للعام الثاني على التوالي، حيث بلغ نحو 144.9 مليار دولار عام 2012 مقابل 495.3 مليار دولار عام 2011 بانخفاض بلغت نسبته 70.8 في المائة. وقد جاء هذا الانخفاض كأحد تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية، والتي أسفرت عن تزايد أزمة السيولة في الأسواق البنينية للمصارف

الأوروبية، وهو ما أثر بصورة كبيرة على التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية، حيث انخفضت لأدنى مستوى لها منذ عشر سنوات. وساهم أيضاً في هذا الانخفاض الضغوط التي تواجهه العديد من المصارف الأوروبية فيما يخص عمليات تسهيل الأصول، والتي أدت بدورها إلى حدوث خفض في الإقراض إلى الاقتصادات النامية. كما أدى التباطؤ الاقتصادي لدى كل من البرازيل والصين والهند إلى خفض التدفقات نحو تلك الدول. وقد شهدت كافة المجموعات الفرعية للدول النامية انخفاضاً في صافي التدفقات المالية الخاصة عام 2012 باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء، التي شهدت ارتفاعاً قياسيًّا، الملحق (7/1).

وتشير البيانات إلى أن الانخفاض في صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية قد شمل الاستثمارات المباشرة والتي سجلت انخفاضا بلغت نسبته 5.7 في المائة لتبلغ نحو 446.3 مليار دولار عام 2012، في حين ارتفعت استثمارات الحافظة والسندات من 96.7 مليار دولار عام 2011 إلى 164.9 مليار دولار عام 2012 محققة نسبة ارتفاع بلغت 70.5 في المائة خلال فترة المقارنة. أما بالنسبة للتدفقات المالية الخاصة الأخرى فقد ارتفع التدفق إلى خارج الدول النامية من 74.5 مليار دولار عام 2011 إلى 466.4 مليار دولار عام 2012 وهو ما قد يكون السبب الرئيسي في انخفاض صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية، الشكل رقم (5).

الشكل (5) : تطور التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2011 - 2012)



المصدر : الملحق (7/1).

#### الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى

انعكست التطورات الدولية المشار إليها على حجم الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى والتي ارتفعت بنحو 3.1 في المائة بنهاية عام 2012 مقارنة بعام 2011، حيث ارتفع إجمالي الاحتياطات لتلك المجموعة من نحو 7,140 مليار دولار إلى 7,360 مليار دولار خلال عام 2012.

وانعكست الزيادة في الاحتياطيات بالدول النامية والاقتصادات الناشئة في ارتفاع الاحتياطيات على مستوى العالم (بدون الذهب) بنحو 7.0 في المائة لتصل إلى نحو 11,396 مليار دولار بنهاية عام 2012، حيث تمثل الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية والناشئة نحو 65 في المائة من الاحتياطيات الخارجية العالمية.

وعلى مستوى المجموعات الفرعية لمجموعة الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، فقد سجلت احتياطيات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفاعاً بنحو 11.4 في المائة في نهاية 2012 لتصل إلى 1,266 مليار دولار مقابل 1,137 مليار بنهاية عام 2011. في حين ارتفعت الاحتياطيات في دول أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 8.7 في المائة لتصل إلى 196.4 مليار دولار. هذا وتشكل احتياطيات الدول النامية الآسيوية نحو 57 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول النامية والأسواق الناشئة حيث ارتفعت في عام 2012 لتصل إلى نحو 4,183 مليار دولار.

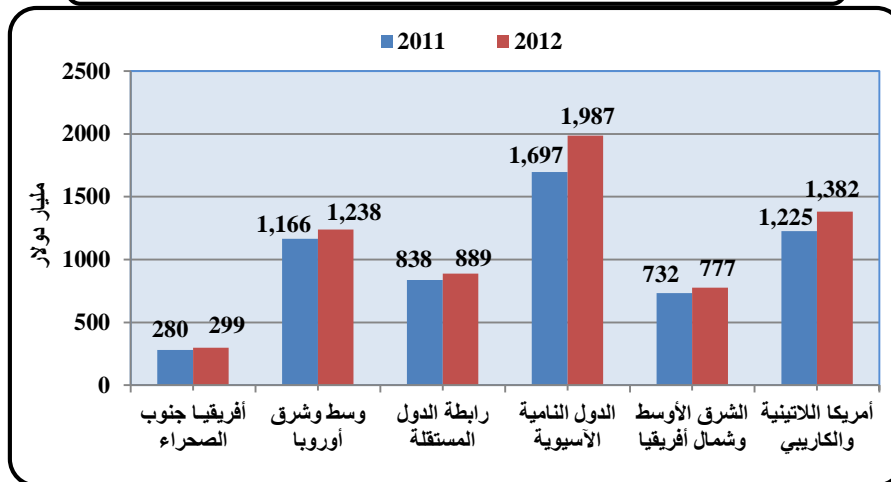
وتشكل الاحتياطيات الخارجية الصينية الجزء الأكبر من الاحتياطيات الخارجية لمجموعة الدول النامية الآسيوية. وقد سجلت الاحتياطيات الخارجية في الصين ارتفاعاً محدوداً بنسبة 0.2 في المائة في نهاية عام 2012 مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 3,336 مليار دولار في نهاية عام 2012 مقارنة باحتياطيات بلغت نحو 3,328 مليار في نهاية العام السابق، الملحق (8/1).

## الدين العام الخارجي

أصبح الدين العام الخارجي أحد أهم القضايا الأكثر سخونة في العالم اليوم، فبعد أن كانت مشكلة المديونية تخص الدول النامية أو الفقيرة فحسب، أصبحت الآن تقلق الكثير من الدول المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة. ومع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ومن ثم انخفاض فائض الحساب الجاري للدول النامية، وكذلك انخفاض حجم التدفقات المالية إليها في ظل ما تعانيه الدول المتقدمة، فضلاً عن انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، والتي تعتبر من أهم الموارد لخدمة الدين العام الخارجي، فقد واصل إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى ارتفاعه عام 2012، بنسبة 10.5 في المائة ليلعب نحو 6,639 مليار دولار في نهاية عام 2012. وقد كان هذا الارتفاع لدول المجموعة كمحصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي لكافة مجموعات الدول النامية عام 2012، ولكن الارتفاع كان أكثر حدة في الدول النامية الآسيوية، حيث بلغت نسبته 17.1 في المائة، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 12.8 في المائة، الملحق (9/1).

وفيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، فقد بلغ نصيب الدول النامية الآسيوية من الإجمالي حوالي 30 في المائة، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 21 في المائة ودول وسط وشرق أوروبا حوالي 19 في المائة، ثم رابطة الدول المستقلة حوالي 13.4 في المائة. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد بلغ نصيبها من إجمالي الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى نحو 11.7 في المائة، واقتصر نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء على نسبة 4.5 في المائة، الشكل (6).

الشكل (6) : تطور الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى (2011 - 2012)



المصدر : الملحق (9/1).

وفيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات، فقد ساهم انخفاض معدل نمو قيم صادرات الدول النامية عام 2012، في ارتفاع هذه النسبة لتصل إلى 23.3 في المائة في عام 2012 مقابل 21.7 في المائة عام 2011. وفيما يتعلق بالمجموعات الفرعية، فقد ارتفع هذا المؤشر خلال عام 2012 مقارنة بعام 2011 في كل المجموعات الفرعية باستثناء مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ارتفع هذا المؤشر لمجموعة الدول النامية الآسيوية بنحو 3.1 نقطة مئوية، وفي دول رابطة الدول المستقلة بنحو 2.6 نقطة مئوية، وفي دول وسط وشرق أوروبا بنحو نقطتين مؤبطين، في حين لم يتعدى الارتفاع في كل من دول أمريكا اللاتينية والكاريبية، ودول أفريقيا جنوب الصحراء نقطة مئوية واحدة، حيث بلغ 0.6 و 0.5 نقطة مئوية على الترتيب.

#### أسعار الصرف

شهد عام 2012 تغيرات في أسعار العملات الرئيسية في العالم بما يعكس أوضاع اقتصادات الدول المصدرة لتلك العملات، والتطورات فيما يتعلق بمعدلات التضخم، وتطور أسعار الفائدة وأوضاع موازين المعاملات الجارية. وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه الأسترليني بنسبة 3.7 في المائة حيث انخفض سعر صرف الدولار مقابل الأسترليني من 1.604 دولار / جنيه عام 2011 إلى 1.585 دولار / جنيه عام 2012. في حين شهد سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار ثباتاً عند مستوى 0.013 دولار للين الواحد. ونظراً لما تعانيه منطقة اليورو من صعوبات اقتصادية، فقد ارتفعت قيمة الدولار مقابل اليورو بنسبة 7.5 في المائة حيث انخفض سعر صرف الدولار مقابل اليورو من 1.391 دولار/ يورو عام 2011 إلى 1.286 دولار/ يورو عام 2012، الملحق (10/1).

### أسواق الأسهم والسندات الدولية

شهدت الأسواق المالية الدولية تحسناً خلال النصف الثاني من عام 2012، وهو ما أسهم في تعويض الخسائر التي سجلتها خلال النصف الأول من العام المذكور. ففي المملكة المتحدة ارتفع مؤشر "فوتسي 100" ليصل إلى 5900 نقطة في نهاية عام 2012 مقارنة بـ 5572 نقطة في نهاية عام 2011 محققاً نسبة ارتفاع بلغت 5.9 في المائة، وفي فرنسا ارتفع مؤشر "كاك" من 3136 نقطة عام 2011 إلى 3620 نقطة عام 2012 بنسبة ارتفاع بلغت 15.4 في المائة، وفي ألمانيا ارتفع مؤشر داكس من 5898 نقطة عام 2011 إلى نحو 7612 نقطة عام 2012 محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 29 في المائة، أما بورصة طوكيو فقد ارتفع مؤشر "نيكاي" في اليابان من 8398 نقطة عام 2011 إلى 10395 نقطة عام 2012 بارتفاع نسبته 23.8 في المائة.

### التطورات في أسواق النفط العالمية

اقتصرت الزيادة في المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك على 2 دولار/برميل ليصل إلى 109.5 دولار/البرميل بالمقارنة مع 107.5 دولار/برميل في عام 2011، وذلك رغم الحظر الذي فرضته كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على صادرات النفط الإيرانية منذ أوائل شهر يونيو 2012، فضلاً عن الانقطاعات المتكررة في الإمدادات البترولية من أبار خليج المكسيك، وانخفاض إنتاج خام برنت، بالإضافة إلى انخفاض الإمدادات من بحر الشمال نظراً لأعمال الصيانة. وقد ساهمت عدة عوامل في محدودية الزيادة في أسعار النفط على الرغم من هذه المشكلات، من أهمها تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي عام 2012، وقيام دول الأوبك بزيادة سقف الإنتاج لتعويض النقص من البترول، وصدور بيانات عن وكالة الطاقة الأمريكية تفيد بزيادة مخزون الولايات المتحدة من البترول خلال عام 2012. ومن جهة أخرى، فقد سجل المخزون الاستراتيجي العالمي من البترول ارتفاعاً خلال عام 2012 ليلعب نحو 1,846 مليون برميل، وهو يعد أعلى مستوى وصل إليه خلال السنوات العشر الأخيرة، وذلك مقابل 1,775 مليون برميل عام 2011، محققاً معدل نمو بلغ نحو 4 في المائة خلال فترة المقارنة. كما ارتفع الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال عام 2012 بنحو 4.4 في المائة مقارنة مع عام 2011، ليصل إلى نحو 75.2 مليون برميل/يوم خلال عام 2012، وبلغ إنتاج دول أوبك 32.8 مليون برميل/يوم، ونسبة زيادة قدرها 9.1 في المائة خلال فترة المقارنة.

### انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية<sup>(10)</sup>

شهد الوضع الاقتصادي العربي في عام 2012 تأثيراً بعدد من المتغيرات المتباينة من حيث التأثير على الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية. فعلى صعيد البيئة الدولية تأثرت الاقتصادات العربية سلباً بتراجع معدلات الطلب العالمي والتجارة الدولية الناتج عن تداعيات أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو وتباطؤ وتيرة التحسن الاقتصادي في

(10) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

بأقي الأسواق المتقدمة، وفي المقابل استفادت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط من بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال العام. أما على صعيد التطورات الإقليمية فقد تأثر النمو الاقتصادي في عدد من الاقتصادات العربية سلباً باستمرار ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد نتج عما سبق تباين أداء الاقتصادات العربية، فعلى صعيد الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط فقد واصلت هذه الدول تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال عام 2012 مدفوعة بشكل رئيسي باستمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إضافة إلى الآثار المواتية على النمو الاقتصادي نتيجة استمرار السياسات النقدية التيسيرية وتواصل وتيرة الانفاق الحكومي المعزز للنشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في غالبية هذه الدول.

وفيما يتعلق بدول التحولات السياسية فقد تأثر الأداء الاقتصادي لهذه الدول بشكل عام بظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في أعقاب التطورات التي مرت بها والتي أدت إلى استمرار تأثر عجلة الإنتاج وانخفاض العائدات من السياحة في بعض تلك الدول وتراجع التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تأثر صادرات هذه الدول بالركود الاقتصادي في دول منطقة اليورو والتي تمثل الشريك التجاري الرئيسي لعدد من هذه الدول. وعلى ضوء هذه التطورات انخفض معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية كمجموعة بالأسعار الثابتة خلال عام 2012 ليصل إلى 4 في المائة وذلك باستثناء ليبيا والتي شهدت تقلبات حادة في معدل النمو الحقيقي خلال عامي 2011 و2012.

كذلك تأثرت الأوضاع المالية بدول التحولات السياسية سلباً بالارتفاعات الكبيرة المسجلة في مستويات الانفاق العام لتلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة في الوقت الذي شهدت فيه مستويات الإيرادات العامة نمواً محدوداً نسبياً نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجزات في الموازنات العامة وارتفاع الاحتياجات التمويلية. وساهمت التطورات غير المواتية على صعيد موازين مدفوعات هذه الدول في تراجع الاحتياطيات الأجنبية، وهو ما أثر على أسعار الصرف المحلية في عدد من هذه البلدان.

وفي الوقت الذي انخفضت فيه معدلات التضخم في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فقد شهدت الدول العربية ارتفاعاً في معدل التضخم ليبلغ 7.6 في المائة عام 2012 مقابل نحو 6 في المائة عام 2011، وهو ما يعزى إلى الأسعار العالمية المرتفعة للنفط والغذاء وزيادة مستويات الطلب المحلي ببعض تلك الدول نتيجة زيادة مستويات الإنفاق الجاري والتوسع في الاستثمار الحكومي وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي العائلي في عدد من الدول العربية مدفوعاً بالزيادات في الأجور والتحويلات الاجتماعية التي تم منحها للقطاع العائلي.

وقد انعكس ثبات أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية على أسعار الفائدة بالدول العربية، حيث أبقت الدول النفطية والتي يتبنى معظمها أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار على أسعار الفائدة عند المستويات المنخفضة التي تم تبنيها في أعقاب الأزمة المالية العالمية دون تغيير خلال عام 2012، في حين قامت بعض الدول العربية الأخرى بخفض أسعار الفائدة من أجل تنشيط اقتصاداتها، وذلك باستثناء تونس والسودان والأردن، والتي قامت برفع أسعار فائدة السياسة النقدية سواء لتعزيز السيولة المصرفية أو احتواء ارتفاع معدلات التضخم.

وقد ساهمت الأسعار العالمية المرتفعة للنفط والمواد الأولية في حفز نمو التجارة الخارجية للدول العربية، التي ارتفعت لتبلغ نحو 2.2 تريليون دولار عام 2012 مقابل 1.9 تريليون دولار عام 2011 محققة بذلك معدل نمو بلغ 12.8 في المائة، وهذه الزيادة انعكاساً لارتفاع قيم الصادرات والواردات على حد سواء. أما عن فائض الميزان التجاري، فقد ارتفع بنسبة 11.5 في المائة خلال عام 2012 مقابل نحو 62.5 في المائة خلال عام 2011، حيث بلغ فائض الميزان التجاري نحو 580.7 مليار دولار عام 2012 مقابل 520.8 مليار دولار عام 2011.

وبالرغم من التغيرات الخارجية والداخلية التي تصب جميعها في انخفاض الاحتياطيات الخارجية للدول العربية، وهذا ما حدث بالفعل لأربع دول عربية، إلا أن بقاء أسعار النفط عند مستوياتها المرتفعة خلال عام 2012، ساهم في ارتفاع الاحتياطيات الخارجية للدول العربية النفطية وبخاصة في السعودية وقطر، مما ساهم في ارتفاع الاحتياطيات الخارجية للدول العربية لتصل إلى نحو 1266 مليار دولار عام 2012 مقابل 1106 مليار دولار عام 2011، محققة بذلك نسبة ارتفاع بلغت 14.4 في المائة، وقد ساهم هذا الارتفاع في ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لواردها السلعية لتبلغ نحو 18.8 شهراً في عام 2012 مقابل 18.6 شهراً عام 2011.

أما عن إجمالي الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة، فباستثناء الجزائر وجزر القمر، شهدت كل الدول العربية المقترضة ارتفاع قيمة الدين العام الخارجي لها، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة ليبلغ 189 مليار دولار عام 2012 مقابل 173.8 مليار دولار عام 2011 بنسبة ارتفاع بلغت 8.8 في المائة، وهذا يرجع إلى زيادة اعتماد الدول العربية على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المتصاعد في ظل الأوضاع العالمية والإقليمية غير المواتية.

من جانب آخر، شهد عام 2012 تحسناً ملحوظاً في القيمة السوقية الإجمالية لمجموع البورصات العربية وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التحسن، أهمها التحسن النسبي في بورصات بعض الدول العربية التي شهدت تطورات سياسية خلال عام 2011، وكذا قيام عدد من البورصات العربية بإدراج أسهم شركات جديدة في بورصاتها، وكذا زيادة رأسمال شركات قائمة، وكان هذا التحسن أكثر وضوحاً في البورصة المصرية والتي ارتفع مؤشرها بنحو 50 في المائة خلال العام. ولكن الأمر الملفت للنظر أن الارتفاعات في بعض الأسواق العربية كانت أقل من الارتفاعات المحققة في عدد من الأسواق المتقدمة وأكبر من الارتفاعات المحققة في بعض الأسواق الناشئة.

أما عن التطورات في أسعار الصرف فقد انعكس تطورات أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية على أسعار صرف العملات العربية حيث أدى ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو والاسترليني إلى ارتفاع قيمة العملات العربية المثبتة أمام الدولار مقابل هذه العملات، في حين تراجعت قيمة بعض العملات العربية التي تتبع نظام سعر الصرف المعووم مقابل الدولار بما يعكس أثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المواتية في بعض هذه البلدان.